ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"الإتجاهات الحديثة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني"

إعداد الباحثة:

مهى محمود الصمد

الإختصاص: دكتوراه في العلاقات الدوليّة والديبلوماسيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة – الجامعة الإسلاميّة في لبنان

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخّص:

يتناول هذا البحث واقع الإتجاهات الحديثة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني من حيث أهمية التعاون الدولي في تطبيق هذه القواعد وأثر هذا التعاون في كشف الحقيقة، إضافة الى آليات التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة. وكذلك يحلّل التكامل بين القضاء الدولي والمحاكم الوطنية من خلال مفهوم مبدأ التكامل القضائي وكيفية تطبيقه على الممارسات القضائية والدولية. كما يناقش البحث أهمية الدور التشريعي والوطني في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، إضافة الى كيفية إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية ودور السلطات القضائية الوطنية. فتخلص الدراسة الى أنّ هذه الإتجاهات الحديثة ضرورة للحدّ من الجرائم الدولية، وتقوم على تعزيز التعاون القضائي الدولي والوطني، بما يسهم في كشف الجرائم الدولية ومساءلة مرتكبيها.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، التعاون الدولي، المحكمة الجنائية الدولية، السلطات القضائية الوطنية، الجرائم الدولية.

المقدّمة:

لقد أظهرت الإنتهاكات الجسيمة التي إرتكبها تنظيم داعش في سوريا ضعف فعالية الآليات التقليدية في لإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما في النزاعات غير الدولية التي تتسم بتفكك البنى السياسية وتعدد الفاعلين المسلحين . فقد كشفت الجرائم الموثقة، مثل الإعدامات الجماعية، والتهجير القسري، وإستهداف الأقليات الدينية والإثنية، عن الحاجة الملحّة الى تطوير أساليب جديدة لضمان المساءلة وتحقيق العدالة. وفي هذا الإطار، برزت الإتجاهات الحديثة التي تسعى الى تعزيز تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والهيئات القضائية الأخرى، وتفعيل مبدأ التكامل بين القضاء الدولي والوطني، إضافة الى إدماج قواعد هذا القانون في التشريعات الوطنية لمكافحة الجرائم الدولية ومنع تكرارها.

تتجلّى أهمية هذه الإتجاهات في الحالة السورية من خلال الجهود المشتركة بين المنظمات الدولية والمحاكم الوطنية في توثيق جرائم الحرب، والتعاون القضائي لتبادل المعلومات حول المسؤولين عن إنتهاكات داعش، وكذلك في المحاولات التشريعية لتكييف القوانين الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية[1].

إشكاليّة الدراسة:

إلى أي مدى نجحت الإتجاهات الحديثة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في تفعيل التعاون الدولي وتحقيق التكامل بين القضاء الدولي والقضاء الوطني، وتعزيز الدور التشريعي والقضائي الوطني، بما يسهم في الحدّ من الجرائم الدولية وضمان ملاحقة مرتكبيها؟

كما يتفرّع عن هذه الإشكاليّة التفرّعات الآتية:

- ما هو دور التعاون الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني؟
- كيف يسهم القضاء الدولي في كشف الجرائم الدولية؟
- ما هو مضمون مبدأ التكامل بين القضاء الدولي والقضاء الوطني؟
- ما دور التشريعات الوطنية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني؟

[1] Antonio Cassese, International Criminal Law, Oxford University Press, 2013. P:142.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

- كيف تسهم السلطات القضائية الوطنية في ملاحقة الجرائم الدولية؟

فرضيّات الدراسة:

تنطلق فرضيّات الدّراسة من التالي:

- تُسهم الإتجاهات الحديثة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من خلال تعزيز التعاون الدولي والتكامل بين القضاء الدولي والقضاء الوطني، في تحسين فعالية ملاحقة الجرائم الدولية والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.
- يُعدّ تفعيل الدور التشريعي والقضائي الوطني، عبر إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية وتعزيز تعاون السلطات القضائية الوطنية مع الآليات الدولية، عاملاً أساسياً في ضمان التطبيق العملي لقواعد القانون الدولي الإنساني.

أهميّة الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإتجاهات الحديثة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.
- بيان دور التكامل بين القضاء الدولي والقضاء الوطني.
- إبراز دور التشريعات الوطنية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.
- توضيح دور السلطات القضائية الوطنية في ملاحقة الجرائم الدولية.

أهميّة الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الإتجاهات الحديثة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، من خلال تحليل آليات التعاون الدولي والتكامل بين القضاء الدولي والقضاء الوطني في مواجهة الجرائم الدولية. كما تبرز أهميتها في بيان الدور المحوري للتشريعات الوطنية والسلطات القضائية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني والحدّ من الإفلات من العقاب. ويسهم في توضيح أوجه القصور العملية في تطبيق هذه القواعد رغم تطورها النظري، مع إبراز سبل تعزيز فعاليتها على المستويين الدولي والوطني. وقد جاء إختيار هذا الموضوع إنطلاقاً من دوافع علمية وشخصية، ترتبط بالرغبة في الإسهام في النقاش الأكاديمي حول أهمية الإطار القانوني الدولي والتطبيق العملي.

منهجيّة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل قواعد القانون الدولي الإنساني والإتجاهات الحديثة في تطبيقها، ولا سيما آليات التعاون الدولي ودور القضاء الدولي والوطني. كما تُدعم بـ المنهج المقارن لبيان أوجه التكامل والإختلاف بين القضاء الدولي والقضاء الوطني، ومدى إدماج هذه القواعد في التشريعات الوطنية. وقد تمّ إختيار هذين المنهجين لملاءمتهما لطبيعة الدراسة القانونية التي تقوم على تحليل النصوص والآليات القانونية وإستخلاص النتائج العلمية.

تقسيم الدراسة:

يتوزّع البحث الى مبحثين، فالمبحث الأول يتناول التعاون الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، من حيث التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الدولي وأثر هذا التعاون والتكامل بين القضاء الدولي والمحاكم الوطنية. أما المبحث الثاني يتناول الدور التشريعي والوطني في الحدّ من الجرائم الدولية، والمسؤولية الوطنية في ملاحقة الجرائم الدولية.

المبحث الأول: التعاون الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

يُعدّ التعاون الدولي أحد الركائز الأساسية لضمان إحترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصةً في النزاعات المسلحة غير الدولية التي تتداخل فيها أدوار الدول والمنظمات والجماعات المسلحة. وقد برزت أهمية هذا التعاون بشكلٍ واضحٍ خلال النزاع السوري، حيث إرتكب تنظيم داعش منذ عام 2013 إنتهاكات واسعة النطاق ترقى الى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، مثل الإعدامات الجماعية، وإستعباد الأقليات، وتدمير الممتلكات الثقافية، ما إستدعى تضافر الجهود الدولية لتوثيق هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.

المطلب الأول: التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الدولي في كشف الجرائم الدولية

يشكّل التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية وبقية هيئات القضاء الدولي أحد الركائز الأساسية في نظام العدالة الجنائية الدولية، لما يؤديه من دورٍ حاسمٍ في كشف الجرائم الدولية وجمع الأدلة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات القضائية.

الفرع الأول: آليات التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة

تواجه جهود محاسبة مرتكبي الإنتهاكات الجسيمة في النزاعات المعاصرة، ومن بينها جرائم تنظيم داعش في سوريا، تحدياً مركباً يتمثّل بتوزع الفاعلين، تعقّد الظروف الميدانية، وضعف أو إنعدام سلطة الدولة في بعض المناطق، والصعوبات في جمع الأدلة وحماية الشهود. في هذا السياق، يبرز التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والهيئات القضائية الخاصة أو الوطنية كآلية أساسية لتعزيز قدرة النظام الدولي على كشف الجرائم الدولية وملاحقة الجناة[2].

يعدّ مبدأ التكامل هو حجر الزاوية في فهم دور المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للمحاكم الوطنية والخاصة، إذ أن نظام روما يؤسس للمحكمة كقضاء تكميلي لا بديلاً عن القضاء الوطني، ما يعني أن المحكمة تتدخل فقط إذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة فعلياً في ملاحقة الجرائم الدولية ذات الصلة. هذا الإطار يجعل التنسيق مع آليات أخرى ضرورة عملية، فمن جهة تشجّع المحكمة على تمكين المحاكم الوطنية لرفع مستوى التحقيقات والمحاكمات، ومن جهة ثانية تسمح بمسارات بديلة، مثل إحالة أدلة وملفات تمّ جمعها من قبل هيئات أممية أو محاكم خاصة لإستخدامها في إجراءات لاحقة[3].

إن آليات التنسيق التقنية والقانونية التي تمّ إستخدامها هي التالي:

أ- الألية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) كوسيط أدلة ومعلومات: أنشئت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لتجميع الأدلة وتحليلها بما يخدم ملاحقة مرتكبي الإنتهاكات في سوريا، وتعمل صراحةً على مشاركة النتائج والبيانات التحليلية مع المحاكم الوطنية

[2] محمد المجذوب، القانون الدولي الإنساني :دراسات في النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.، ص:245-251.
[3] Antonio Cassese, International Criminal Law, op.cit., pp:149-150.

والدولية، وذلك وفقاً لولايتها المقررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. تتيح هذه الآلية تجنّب فقدان الأدلة الهامة، وتقدّم ملفات متكاملة يمكن للنيابات الوطنية أو للمحاكم الخاصة أو حتى للمحكمة الجنائية الإستفادة منها في بناء دعاوى قابلة للمقاضاة. كما أن (IIIM) تعمل كجسر تكنولوجي وقانوني بين جهات توثيق حقوقية ومنظمات أممية ومؤسسات قضائية.

ب- تبادل الأدلة والمساعدة القانونية المتبادلة (MLA): تستخدم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (Mutual Legal Assistance) لإنتقال المستندات، السجلات، الأدلة الرقمية، وشهادات الشهود بين السلطات الوطنية والمحاكم الدولية. ويمكن أن تعتمد المحكمة الجنائية الدولية وهيئات أخرى على إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتسريه هذا الإجراء، أو على قرارات محكمة او مذكرات تفاهم لتسهيل تسليم أدلة محفوظة في دول ثالثة. هذا الإطار ضروري خصوصاً عندما تكون الأدلة خارج نطاق عمل طرف التحقيق أو عندما تتعلق بمشتبه بهم يقيمون في دول أخرى[4].

ت- فرق التحقيق المشتركة ومذكرات التفاهم التقنية: يوجد حالات تتطلب تنسيقاً ميدانيّاً أو فنيّاً، كفحص مقابر جماعية أو حفظ مشاهد جريمة واسعة تشكّل فرق تحقيق مشتركة أو يُبرم إتفاق تعاون بين محكمة دولية وهيئات تحقيق خاصة. تستند كل هذه الفرق الى خبرات تراكمية مستمدّة من محاكم دولية سابقة (يوغسلافيا، رواندا) في تبادل الخبراء، مشاركة تقنيات الطب الشرعي الرقمي، والحفاظ على سلسلة الحيازة للأدلة. هذه الفرق تقلّل فرصة تضاؤل القيمة الإثباتية للمواد، وتنسّق إجراءات حماية شهود وطرائق توثيق موحدة.

ث- حماية الشهود وإدارة المواد الحساسة: إن قضايا داعش في سوريا تتضمّن مخاطر إنتقام حقيقية للضحايا والشهود، لذا فالتنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية والهيئات الخاصة يشمل بروتوكولات عملية لحماية الشهود (نقل، الحماية المادية، إعطاء أقنعة صوت/صورة في الجلسات، شهادات مكتوبة بدلاً من الظهور العلني...). كما يتضمن الإتفاق حول من يتولى قرارات الكشف الجزئي أو الكامل عن مواد حساسة، مع إعتماد آليات فنية لتشفير ونقل الملفات للحفاظ على سلامة المصادر، هذه الترتيبات تحسّن إستعداد المحاكم الوطنية لقبول شهادات ووثائق من مناطق خطرة[5].

ج- بناء القدرات والتدريب: تقوم المحكمة والهيئات الدولية والعاملون لدى IIIM بتقديم برامج تدريب للنيابات والمحاكم الوطنية حول جمع الأدلة الجنائية لجرائم الحرب (مثلاً: توثيق الجرائم الجنسية كأسلحة حرب، حفظ السلاسل الجنائية، فحص الوثائق الرقمية)، وهذا التمرين العملي يرفع من قابلية ملفات التحقيق لأن تستجيب لمتطلبات الإثبات الدولية ويعزّز تعاون المحاكم الخاصة مع الأجهزة الوطنية[6].

هناك العديد من الأمثلة التطبيقية التي تظهر هذا التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة من أهمها:

- دور (IIIM) وتغذية المحاكم الوطنية بأدلة قابلة للإستخدام: عملت (IIIM) على تجميع أدلة وتقارير تحليلية بخصوص نمط الجرائم المرتبطة بداعش في سوريا، ووضعت آليات لمشاركة هذه القواعد مع دول تسعى الى ملاحقة مواطنيها المتورطين. هذا الأداء العملي أتاح لنيابات في بعض الدول الأوروبية الإستناد الى أدلّة موثقة في فتح تحقيقات جنائية بحق عناصر داعش أو متعاونيهم[7].

[4] Jean-Marie Henckaerts & Louise Doswald-Beck, Customary International Humanitarian Law, Ibid, p:618.
[5] William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, Ibid, pp:153-156.
[6] محمد المجذوب، القانون الدولي الإنساني: دراسات في النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص:251.
[7] UN Human Rights Council, Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syriam Arab Republic, Geneva. 2023, pp:12-18.

- محاكمات في ألمانيا وفرنسا والسويد إعتماداً على مبدأ الإختصاص العالمي: أثبتت تجارب المحاكم الوطنية الأوروبية إمكانية توجيه إتهامات بالجرائم الدولية والمشاركة في جرائم من قبيل الإبادة او جرائم الحرب إستناداً الى الادلة التي جمعتها هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. في ألمانيا، على سبيل المثال، تمّت محاكمات وصدرت إدانات بحق عناصر داعش إستناداً الى تهم تتجاوز الإرهاب وتشمل جرائم ضدّ الإنسانية، مع إستعمال أدلّةٍ جُمعت خارج المملكة (قضايا عن إحتجاز وهتك العرض وتدمير ممتلكات الأقليات)[8]. إن التقارير الحقوقية توثّق أن هذه القضايا غالباً ما إعتمدت على تبادل معلومات وتحقيقات مشتركة بين أجهزة إنقاذ القانون والمنظمات الدولية.

الفرع الثاني: أثر التعاون القضائي الدولي في تعزيز كشف الحقيقة

إن الهدف من كشف الحقيقة في توثيق الأحداث هو تحديد المسؤوليات، حماية سجل الوقائع من النسيان أو التلاعب، وتمهيد الطريق للمساءلة القضائية والتعويضات والإصلاح المؤسسي[9]. في سياق سوريا، حيث تراكمت جرائم متعددة الأطراف (فصائل مسلحة مختلفة، وداعش)، يصبح دور التعاون القضائي بين الدول، المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية أساسياً لتمكين عمليات توثيق موثوقة وتحويل الأدلة الميدانية الى ملفات قابلة للمحاكمة[10].

إن التعاون القضائي الجنائي يشمل آليات متعددة: تبادل الأدلة الجنائية والوثائق الرسمية، التعاون في تحقيقات الطب الشرعي، وتنفيذ أوامر المحكمة الأجنبية داخل الحدود الوطنية[11]. هذه الآليات تحوّل الشهادات والوثائق المجمّعة في مواقع النزاع الى أدلة يمكن الإعتماد عليها أمام محكمة وطنية أو دولية[12]. فالأدلة المصوّرة، سجلات الهويات، سجلات الإتصالات والمالية، وتقارير الطب الشرعي كلها تحتاج الى تأكيد سلاسل حفظ الأدلة الذي يتحقق جزئياً بواسطة تعاون دولي منهجي.

فالتعاون القضائي يؤثر على كشف الحقيقة في ملف داعش من خلال عدة أمور أساسية، هي التالي:

1- تحصيل الأدلة الميدانية والطب الشرعي: إن الوصول الى مواقع إرتكاب الجرائم، مرافق الإحتجاز، والمقابر الجماعية ضروري لتوثيق الإنتهاكات وإجراء معاينات الطب الشرعي، الكثير من هذه العمليات تتطلب موافقات أو دعماً من دول او جهات مسيطرة على الأرض أو شراكات مع منظمات دولية.
2- إمكانية تحويل الوثائق المحلية الى ادلة مقبولة دولياً: إن تبادل الأدلة عبر (MLA) أو منصات تعاون بين أجهزة الإدعاء يمكّن المحامين والقضاة من تقييم صلابة الملفات وملاءمتها للمقاضاة[13].
3- تحديد وإحضار المتهمين: إن نجاح المحاكمات يعتمد على إمكانية جلب المشتبه بهم للمحاكمة أو مساءلتهم قانونياً، لذلك تلعب إتفاقات التسليم والتعاون الإستخباراتي دوراً رئيسياً في ذلك.
4- التنسيق بين جهات متعددة: حيث أن تنوع الجهات يجلب ثروة من المعلومات ولكنه يفرض متطلبات تنسيقية وإجرائية توثيقية لضمان عدم تكرار الجهد أو تضارب الأدلة[14].

[8] Eurojust, Report on Cumulative Prosecution of Foreign Terrorist Fighters, 2020, p:19.
[9] Hussein Haid, Transitional Justice for the Victims of ISIS in Syria, Chatham House, 2020, pp:12-20.
[10] سليم ناصر، توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية في سوريا، كلية الإقتصاد، لندن، 2020، ص:15-25.
[11] Eurojust, Cumulative Prosecution of Foreign Terrorist Fighters Fore Core International Crimes, 2020, pp: 12-18.
[12] Tanvi Mehra, Improving The Prospects Of Prosecuting 'Terrorists' For Core International Crimes, ICCT, 2923, pp: 15-35.
[13] عبد الرحمن احمد، جرائم تنظيم داعش في سوريا: توثيق وملاحقة قانونية، دار الفكر القانوني، دمشق، 2020، ص:30-45.
[14] Tanvi Mehra, Improving The Prospects Of Prosecuting 'Terrorists' For Core International Crimes, op.cit., p:15-35.

اما بالنسبة لآليات التعاون القضائي العملية ذات الأثر المباشر على كشف الحقيقة هي التالي:

- المساعدة القانونية المتبادلة (MLA): تمكّن (MLA) الدول من طلب ادلة رسمية مثل سجلات بنكية وسجلات إتصالات أو إستجواب شهود[15]. في سياق داعش، حيث المشتبه بهم منتشرون عبر عدة دول، فإن (MLA) تتيح تجميع الأدلة المادية وربطها بسلاسل قانونية معتمدة[16].
- تبادل المعلومات الإستخباراتية وملفات التحقيق المشتركة: تشارك دول عدة ملفات إستخباراتية حول مقاتلي داعش والأدلة الرقمية، ما يساعد على تحديد شبكات الدعم والتمويل، مع مراعاة أن إستخدام هذه المعلومات في المحاكم غالباً ما يكون محدوداً بسبب سرية المصادر[17].
- التعاون مع الفاعلين المحليين والمجتمع المدني: تلعب منظمات المجتمع المدني والفرق المحلية السورية دوراً أساسياً في توثيق الشهادات والمستندات، حيث يساهم التعاون القضائي الدول في تحويل هذه الشهادات الى ملفات قضائية دقيقة، مع ضمان سلسلة حفظ الأدلة[18].
- الدعم الفني (طب شرعي، تحليل رقمي، توثيق مفتوح المصدر): إن المختبرات الإقليمية والفرق المتخصصة تقدم فحص الحمض النووي، تحليل صور الأقمار الصناعية، وتحليل السجلات الرقمية، وهي ضرورية لإثبات الجرائم وربطها بالفاعلين.

المطلب الثاني: التكامل بين القضاء الدولي والمحاكم الوطنية

يشكّل مبدأ التكامل (الإختصاص التكميلي) حجر الزاوية في العلاقة بين نظام العدالة الدولي، الممثّل أساساً بالمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، ويقضي بأن يظلّ القضاء الوطني الجهة الأولى للإختصاص الجنائي ما لم تكن الدولة قادرة أو راغبة في إجراء محاكمات حقيقية للجرائم الدولية الخطيرة، فتدخل المحكمة الدولية كملاذ أخير، وقد كرّسها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بسنة 1998 في ديباجته والمادة (17).

الفرع الأول: مفهوم ودور مبدأ التكامل القضائي

إن مبدأ التكامل القضائي هو مبدأ تنظمه أحكام نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، وينصّ على أن المحكمة الجنائية الدولية هي "محكمة الملاذ الأخير"، أي أنها تمارس إختصاصها الجنائي فقط عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق أو الملاحقة بطرق حقيقية وفعّالة. كما يُعرّف مبدأ التكامل القضائي بأنه "الأساس الذي يحدّد العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأنظمة القضائية الوطنية، بحيث تكون المحكمة مكمّلة للقضاء الوطني وليست بديلة عنه"[19]. هذا المبدأ وُضع لتجنّب التدخل في السيادة الجنائية للدول، ولتحفيز الدول على محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية داخلياً. يؤكد هذا المبدأ فكرة "السيادة المشتركة" في مجال العدالة الجنائية الدولية، بحيث لا تسلب المحكمة الدولية إختصاص الدولة بل تدعمه، وفي السياق السوري، يُعدّ هذا المبدأ جوهرياً لأن

[15] سليم ناصر، توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية في سوريا، مرجع سابق، ص:18-25.
[16] UNODC, Guide to International Judicial Cooperation in Criminal Matters, United Nations Office on Drugs and Crime, 2018, pp:10-30.
[17] Hussein Haid, Transitional Justice for the Victims of ISIS in Syria, Chatham House, 2020.
, pp:35-45.
[18] Ceasefire Center for Civilian Rights, Policy Briefs on ISIS detainees and justice, 2021, pp: 7-15.
[19] محمود شريف بسيوني، العدالة الجنائية الدولية بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، 2008، ص:102.

غياب الإرادة السياسية والقدرة القضائية لدى السلطات السورية فتح الباب أمام تدخلات قضائية من دول أخرى بموجب مبدأ التكامل والولاية القضائية العالمية[20]. جاء النصّ على مبدأ التكامل بوضوح في ديباجة نظام روما الأساسي التي أكدت ان المحكمة "مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية"، كما خُصصت المادة 17 لتحديد معايير القبول أو الرفض وفقاً لحالة "العجز أو عدم الرغبة". وتقيّم هذه الحالات إستناداً الى معايير موضوعية، مثل (وجود تحقيق وطني حقيقي، إستقلال القضاء الوطني، جدّية الإجراءات)[21].

إن الأبعاد العملية للمبدأ تُصنّف غالباً الى صيغ: الأسبقية الوطنية في التحريك والإجراء، إمكانية تدخل المحكمة إذا غابت الإرادة أو القدرة الوطنية، ومعايير تحديد "العدم الحقيقية" للدولة، هذه الصيغ تُستخرج من نصّ النظام وتفسيراته وقرارات مكتب النائب العام وتقارير خبراء.

هناك العديد من الآليات والطرائق لتطبيق لمبدأ التكامل القضائي على أرض الواقع، هي التالي:

- المحاكمات الوطنية داخل الدول المتعاقدة او غيرها من دول المنشأ: ففي محاكم الدول الأوروبية أُدينت أو نُظر في قضايا أمام محاكم في ألمانيا وفرنسا والسويد لمقاتلين أجانب أو عناصر دعم، إستناداً الى جنسية المتهم أو الأفعال الخارجة التي ترتبط بتهديد الأمن الوطني. هذا المسار يمثل تطبيقاً عملياً للتكامل، أي دول طرف تختار محاسبة مواطنيها بدلاً من إنتظار إجراء دولي[22].
- الولاية القضائية العالمية والولاءات الجزئية: بعض الدول إستخدمت مبادئ الولاية القضائية الكونية او الشخصية لملاحقة جرائم ذات صيغة دولية، كتهريب الآثار أو القتل المنظم، وذلك حين تعذّر المحاكمة في البلد الذي وقعت فيه الجريمة أو عندما لم يتوفر تعاون. إن مبدأ التكامل يتفاعل مع هذا الإتجاه لأن القدرات الوطنية قد تكون غير كافية وتفتح الباب أمام محاكم دول ثالثة.
- آليات دولية مساعدة وليست بديلة: هناك تقارير ومبادرات مثل تقارير المحكمة الجنائية الدولية وتقارير منظمات حقوقية تعمل كحافز لإصلاحات وطنية أو تحفيز ملاحقات محلية. بالمقابل، إذا إعتبرت المحاكم الوطنية غير جادة أو متواطئة، يستطيع النظام الدولي وفق آليات محددة إشراك المحكمة الجنائية الدولية.

إذا أردنا تطبيق مبدأ التكامل القضائي على قضايا تنظيم داعش فيما يخص إنتهاكاته للقانون الدولي الإنساني في سوريا، نرى أن هناك العديد من الأمثلة العملية، منها:

1- الحالة الأولى: محاكمات في أوروبا ضدّ مقاتلين أجانب، ففي ألمانيا شهدت محاكمات لمقاتلين عائدين من سوريا، التي وُجّهت إليهم تهم دعم تنظيم إرهابي أو إرتكاب جرائم حرب، هذه الحالات تُظهر قدرة الدول الوطنية على ممارسة الولاية الجنائية ومواجهة العنف الإرهابي، فمحكمة "كوبلنس" الألمانية حاكمت في عام 2021 أحد عناصر أجهزة الأمن السورية المدعومة من داعش بتهمة إرتكاب جرائم ضد الإنسانية، في سابقة تاريخية تؤكد تفعيل مبدأ التكامل عبر القضاء الوطني[23]. كما بدأت بعض الدول الإسكندنافية مثل السويد والنرويج في فتح ملفات مماثلة، ما يعكس أنّ مبدأ التكامل أصبح آلية عملية لإغلاق فراغ العدالة الناجم عن غياب ولاية المحكمة الجنائية الدولية على سوريا[24].

[20] رنا عريقات، التكامل القضائي والعدالة الجنائية الدولية في العالم العربي، المركز العربي للبحوث القانونية، عمان، 2020، ص:64.
[21] Gerhard Werle, Principles of International Criminal Law, Oxford, 2014, p:114.
[22] Claudia Gazzani, Justice for ISIS Crimes: Universal Jurisdiction in Europe, European Journal of International Law, 2021, p:247.
[23] Ceasefire Centre for Civilian Rights, A Step Towards Justice, London, 2022, p:17.
[24] سامي محمد، الولاية القضائية العالمية وتطبيقاتها في الجرائم الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، 2022، ص:212.

2- الحالة الثانية: محاكمات محلية وأطر بديلة في سوريا والمناطق المحررة، حيث أنه في المناطق التي استعادتها سلطات محلية أو قوى أمنية، جرت محاكمات شكلية أو عبر هياكل محلية (بما في ذلك محاكم إدارية أو أمنية) لمعاقبة عناصر داعش. الكثير من هذه الإجراءات وُجّهت لها إنتقادات بسبب مشاكل في ضمات المحاكمة العادلة، ما يفتح السؤال حول مدى مطابقة هذه الإجراءات لمعيار "القدرة والنزاهة" المطلوب في إطار التكامل.

3- الحالة الثالثة: دور منظمات المجتمع المدني والجهود التوثيقية، فمنظمات التوثيق مثل "Syrian Network for Human Rights" و "Human Rights Watch" وCeasefire وICTJ لعبت دوراً محفزاً في توثيق الجرائم وجمع الأدلة، ما يساعد محاكمات لاحقة سواء وطنية أو دولية. هذه الوثائق تُستخدم لاحقاً لقياس ما إذا كانت المحاكمات الوطنية جديّة.

الفرع الثاني: تطبيقات مبدأ التكامل في الممارسات القضائية الوطنية والدولية

إن مبدأ التكامل القضائي يعبّر عن خيار مؤسسي، إما أن تُعطى الأولوية للعدالة الوطنية، وتبقى العدالة الدولية من قبيل المحكمة الجنائية الدولية ملاذاً أخيراً عندما تفشل الدول في التحقيق أو الملاحقة بجدية. في ملف جرائم إنتهاكات داعش في سوريا من (إعدامات جماعية، إبادة، جرائم ضد الإنسانية، إستعباد، تهجير قسري...)، ترجمت هذه المعادلة عملياً الى منظومة من المسارات القضائية الوطنية عبر دولٍ متعددة، مدعومة بآليات دولية لحفظ الأدلة وتنسيق التعاون القضائي[25]. بالتالي إن أشكال التكامل التطبيقي في ملاحقات جرائم تنظيم داعش في سوريا أظهرت أن هذا التكامل لا يعني مساراً واحداً بل هو شبكة متعدّدة من القنوات تتكوّن أساساً من: ملاحقات وطنية في دول مواطني المتهمين أو مقيميهم، ملاحقات عبر الولاية القضائية العالمية لدى بعض الدول، وتعاون أوروبي/دولي من خلال مؤسسات مثل (Eurojust) و(ICTJ\ICCT) وآليات حفظ الأدلة دولياً (IIIM) التي تزوّد المدعين المحليين بملفات منظمة يمكن إستخدامها في المحاكم الوطنية. إن كل مسار يعمل داخل إطار التكامل، أي القضاء الوطني هو نقطة الإنطلاق والإختبار، والجهات الدولية تدعم أو تتدخل عندما تُعجز الظروف الوطنية عن تقديم مسار حقيقي للمساءلة[26].

إن التكامل القضائي هو آلية لتجاوز العقبات السياسية، فالعقبة الكبرى في المساءلة الدولية عن جرائم داعش في سوريا كانت البُعد السياسي، حيث حال الإنقسام داخل مجلس الأمن دون إحالة الملف السوري الى المحكمة الجنائية الدولية. وهنا برز مبدأ التكامل القضائي كأداة لتجاوز الشلل الدولي، من خلال تحفيز القضاء الوطني في دول اخرى للقيام بدور البديل القضائي الدولي، على نحو يوازن بين العدالة والسيادة[27]. وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني، مثل "المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان" (ECCHR) في برلين، في تقديم ملفات قضائية ضد عناصر داعش، إستناداً الى أدلة من لاجئين سوريين، مما جعل القضاء الأوروبي "إمتداداً تكاملياً" للعدالة الدولية في ظل غياب المحكمة الجنائية الدولية[28].

من أهم المحاكمات الوطنية البارزة التي كان لها أثر مهم على مبدأ التكامل القضائي هي التالي:

1- في ألمانيا حصلت محاكمات تاريخية وتوسّع مفهوم هذا الإختصاص، فألمانيا كانت من البلدان الرائدة في مقاضاة عناصر داعش على جرائم إرتكبوها في سوريا والعراق.

[25] عبد الله الأشعل، المحكمة الجنائية الدولية ومبدأ التكامل القضائي، مرجع سابق، ص:55.
[26] محمود شريف بسيوني، العدالة الجنائية ومبدأ التكامل القضائي، مرجع سابق، ص:102.
[27] محمود عواد، التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجرائم الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص:209.
[28] ECCHR, Universal Jurisdiction and ISIS Crimes, Berlin, 2022, p:15.

2- في فرنسا وبلجيكا وهولندا، أُجرت ملاحقات قضائية مرتبطة بالعودة والإقامة، ففي هذه الدول الأوروبية فتحت قضايا ضدّ مقاتلين او داعمين متّهمين بإرتكاب جرائم في سوريا، مستخدمة قوانين مكافحة الإرهاب الى جانب صيغ لتطبيق جرائم الحرب والجرائم الدولية. تُظهر هذه الأمثلة خاصية التكامل القضائية، أي أنّ الدول الوطنية تمارس محاسبة فعلية بدل إنتظار إحالة دولية[29].

3- في العراق، وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة لنظامه القضائي، مثّل ساحة مركزية لمحاكمة آلاف المتورطين في جرائم داعش، بمن فيهم اجانب. إن القانون العراقي رقم 13 لسنة 2005 (قانون مكافحة الإرهاب) أتاح للسلطات القضتئية ملاحقة مرتكبي الجرائم الإرهابية، بما فيها تلك التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، وإن لم يُنص عليها صراحة[30]. ورغم غياب التناغم الكامل مع نظام روما، إلا أن المحاكمات العراقية ساهمت في سدّ فراغ المساءلة الدولية، وهو ما يعكس جوهر مبدأ التكامل في حال غياب الولاية[31].

المبحث الثاني: الدور التشريعي والوطني في الحدّ من الجرائم الدولية

تتعاظم أهمية الدور التشريعي والوطني حين تتعلق المساءلة بجرائمٍ دولية جسيمة، كجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، التي إرتكبت في سياقات نزاعية مثل تلك التي شهدتها سوريا في حقب سيطرة تنظيم داعش. فالإطار التشريعي الوطني يُشكّل المرحلة الأولى والجوهرية لمنع إرتكاب الجرائم وملاحقتها، لأنّه يحول القواعد والإلتزامات الدولية الى نصوصٍ إجرائية وموضوعية قابلة للتطبيق في ساحات المحاكمة الوطنية، ويُحدّد إختصاصات النيابة العامة والمحاكم، ويضع آليات حماية للضحايا والشهود. بغياب أو ضعف هذا الإطار، تبقى التبعات القضائية نظرية ومحدودة الفاعلية، وتقضي في اغلب الأحيان الى فراغٍ عدلي يستغله مرتكبو الجرائم أو الى تفاوتٍ كبير في مستوى المساءلة بين دولٍ وأخرى[32].

المطلب الاول: دور التشريعات الوطنية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني

تصغُر فعالية قواعد القانون الدولي الإنساني إذا لم تُترجم الى نصوصٍ وإجراءاتٍ وطنية قابلة للتنفيذ، إذ إنّ الإلتزامات الدولية تكتسب قوةً عملية فقط عندما تُستوعب في التشريع الوطني، ويتوفر لها جهاز قضائي وإجرائي يُطبّقها[33]. في سياق جرائم تنظيم داعش في سوريا التي شملت إعداماتٍ خارج نطاق القانون، إختطافاً، إستعباداً، حملات تهجير وطرد، وإستهدافاً ممنهجاً للمدنيين، التي باتت الحاجة الى تجسيد أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريعات الجنائية والإجرائية أمراً حيوياً لضمان مساءلة فعّالة ومثبتة قانونياً على المستوى الوطني والدولي[34].

---

[29] Antonio Cassese, International Criminal Law, op.cit., p:312.

[30] القانون العراقي رقم 13 لسنة 2005 (قانون مكافحة الإرهاب)، الجريدة الرسمية العراقية، العدد 4006، ص:3.

[31] United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Accountability for ISIS Crimes on Iraq, Baghdad, 2020, p:17.

[32] عبدالله الأشعل، المحكمة الجنائية الدولية ومبدأ التكامل القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص:55.

[33] محمد عبد الله الشمري، تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص:45.

[34] Robert Cryer et al., An Introduction to International Criminal Law and Procedure, 4th ed., Cambridge University Press, 2021, p:187.

الفرع الأول: إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية

يشكّل إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية إحدى الركائز الجوهرية لضمان إحترام هذه القواعد وتطبيقها على أرض الواقع. فالمعاهدات الدولية، وعلى رأسها إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاها الإضافيان لعام 1977، تفرض على الدول إلتزاماً مزدوجاً يتمثل في إحترام القانون الدولي الإنساني وضمان إحترامه في جميع الأحوال، وهو ما لا يتحقق عملياً إلا بتحويل الإلتزامات الدولية الى قواعد وطنية نافذة يمكن للسلطات القضائية تطبيقها على الأفراد، سواء كانوا من القوات النظامية أو من الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل تنظيم داعش. وفي السياق السوري، أظهر النزاع المسلح الداخلي وما رافقه من إنتهاكات جسيمة إرتكبها تنظيم داعش من عام (2014–2019) الحاجة الملحة الى تفعيل هذه الآلية التشريعية. إذ أن غياب إدماج حقيقي لقواعد القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية السورية ساهم في تفشي الإفلات من العقاب وضعف المساءلة[35].

يقصد بـ "إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني" العملية التشريعية والقضائية التي يتم بموجبها تكييف النصوص الدولية لتصبح جزءاً من النظام القانوني الوطني، سواء عبر الإحالة المباشرة الى المعاهدات أو من خلال سنّ قوانين داخلية تجسد مبادئ هذه القواعد. وتكمن أهمية الإدماج في أنه يجعل الإلتزامات الدولية قابلة للإنفاذ أمام المحاكم الوطنية، ويتيح للضحايا والمجتمع المدني المطالبة بالعدالة ضمن الإطار القانوني المحلي[36]. كما أن الإدماج يسدّ الفجوة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، ويمنح القضاة والنيابات العامة الأساس القانوني لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وهي الجرائم التي شكلت محور أفعال داعش في سوريا[37].

إن الإطار الدولي المُلزم للإدماج يتبين وفق المادة (1) من إتفاقيات جنيف الدول الأطراف بإحترام وضمان إحترام أحكامها، فيما تنصّ المادة (49) من الإتفاقية الأولى والمادة (50) من الإتفاقية الثانية والمادة (129) من الإتفاقية الرابعة على وجب سنّ التشريعات الوطنية اللازمة لمعاقبة مرتكبي الإنتهاكات الجسيمة[38]. كما يفرض نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 على إلتزامات متشابهة، حيث ينصّ في ديباجته على أنّ مسؤولية معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول. بناءً على ذلك، فإن إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات السورية يشكّل واجباً قانونياً دولياً، لا مجرد خيار سياسي، ويعدّ أداة أساسية لتفعيل مبدأ التكامل القضائي بين القضاة الوطني والدولي[39].

إن آليات إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية يتخذ صوراً متعددة تختلف من دولة لأخرى تبعاً لنظامها القانوني، ومن أبرزها:

[35] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني: مبادئه وتطبيقاته، جنيف، 2018، ص:45.
[36] محمد المجذوب، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص:215.
[37] Antonio Cassese, International Criminal Law, op.cit., p:48.
[38] Jean-Marie Henckaerts & Louise Doswald-Beck, Customary International Humanitarian Law, Ibid, p:76.
[39] Jean Pictet, Commentary on the Geneva Conventions, UCRC, Geneva, 1960, p:25.

1- الإدماج التشريعي المباشر: يتحقق هذا الإدماج عندما تقوم الدولة بإدراج نصوص محددة من القانون الدولي الإنساني في قانونها الجنائي الداخلي. فمثلاً، قامت دول ككندا وهولندا بتصميم جرائم الحرب في قوانينها الوطنية، بما يسمح بمحاكمة الأفراد على هذه الجرائم دون حاجة الى إحالة دولية[40].

2- التضمين عبر قوانين مكافحة الإرهاب: حيث لجأت السلطات السورية بعد عام 2012 الى تطبيق قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012 على جرائم إرتكبها أفراد داعش، إلا أن هذا القانون يركّز على "الإخلال بأمن الدولة" أكثر من تركيزه على الجرائم الإنسانية. ونتيجة لذلك، حوكم العديد من المتهمين بإعتبارهم إرهابيين وليس كمجرمي حرب، وهو ما يتعارض مع مبدأ التناسب والتكييف الصحيح للجريمة[41].

3- الإدماج القضائي: في بعض الأنظمة، يطبّق القضاء القواعد الدولية مباشرة من خلال التفسير المتوافق مع المعاهدات الدولية، غير أنّ القضاء السوري محدود في هذا المجال، بسبب غياب السوابق القضائية وضعف التكوين القانوني المتخصص في مجال القانون الدولي الإنساني[42].

4- إدماج القواعد في التشريعات الإجرائية: يتضمن هذا النوع من الإدماج تعديل قوانين الإجراءات الجنائية لتشمل آليات خاصة بجمع الأدلة في جرائم الحرب، وحماية الشهود، والتعاون الدولي. مثل هذه الإجراءات تكاد تكون غائبة في النظام القضائي السوري، الأمر الذي صعّب ملاحقة الجرائم الموثّقة ضد داعش[43].

الفرع الثاني: التحديات والعقبات التشريعية

لقد مثّلت إنتهاكات تنظيم داعش للقانون الدولي الإنساني في سوريا إختباراً صارخاً لقدرة الدولة والمجتمع الدولي على تطبيق القواعد الدولية ذات الصلة داخل النظام القانوني الوطني. فالمجازر الجماعية، والتهجير القسري، والتجنيد الإجباري للأطفال، وتدمير الممتلكات الثقافية، جميعها جرائم تمسّ جوهر هذا القانون. إلا أنّ التصدي لها تشريعياً وقضائياً واجه العديد من العقبات البنيوية والمؤسساتية التي حالت دون تحقيق العدالة. من هنا سنقوم بشرح أهم التحديات التشريعية التي تعيق عملية الإدماج في السياق السوري:

1- الثغرات التشريعية في تجريم إنتهاكات القانون الدولي الإنساني: تُعدّ أولى العقبات غياب نصوص قانونية صريحة في التشريع السوري تجرّم الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وفق المفهوم الوارد في إتفاقيات جنيف. فالقانون الجنائي السوري لعام 1949 لم يتضمّن أحكاماً تُعنى بجرائم الحرب أو الجرائم ضدّ الإنسانية.

2- هيمنة قوانين مكافحة الإرهاب على حساب القانون الدولي الإنساني: من أبرز التحديات في الحالة السورية هي تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة الإنسانية، فمع توسّع تنظيم داعش، تمّ تعديل القوانين السورية لتشديد العقوبات على "الجرائم الإرهابية" (قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012)، لكنّ هذه التعديلات تجاهلت البعد الإنساني للنزاع. وقد إستخدمت السلطات السورية نصوص مكافحة الإرهاب في التعامل مع مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك المدنيون أو العاملون في المجال الإنساني، ما أدى الى تمييع الحدود بين "المقاتلين" و"المدنيين".

---

[40] Sandesh Sivakumaran, Implementing International Humanitarian Law Domestic Legislation, Cambridge University Press, 2012, p:103.

[41] القانون السوري رقم 19 لعام 2012 (قانون مكافحة الإرهاب)، الجريدة الرسمية، العدد 30، دمشق.

[42] Sami Zubaida, Law and Power in the Islamic World, I.B. Tauris, 2010, p:212.

[43] ICRC, Bringing IHL Home: Guidelines on the National Implementation of International Humanitarian Law, Geneva, 2022, p:54.

3- تفكك النظام القضائي وتعدّد السلطات القانونية: بعد عام 2011، شهدت سوريا تعدداً في السلطات القضائية بين مناطق النظام والمعارضة والإدارة الذاتية الكردية. هذا الإنقسام أدى الى فقدان وحدة التشريع وتطبيق القانون الدولي الإنساني، ففي مناطق سيطرة داعش، أُقيمت "محاكم شرعية" لا تعترف بالقوانين الوضعية أو بالإتفاقيات الدولية، بينما في مناطق الإدارة الذاتية الكردية تمّ تبني قوانين جزائية جديدة لا تتضمن نصوصاً متكاملة حول جرائم الحرب[44]. هذا التشتّت القانوني أدى الى غياب المرجعية الوطنية الموحدة في تفسير وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، كما انّ المحاكم المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة لم تكن تملك الخبرة القانونية او التدريب الكافي للتعامل مع القضايا ذات البعد الدولي[45].

4- ضعف المؤسسات العدلية والكوادر الفنية: يمثّل الضعف الهيكلي في المؤسسات القضائية السورية أحد أبرز العقبات أمام إدماج القواعد الدولية، فقد تضرّر النظام القضائي من الحرب، وتعرّض العديد من القضاة والمحاميم للقتل أو التهجير. كما أن المؤسسات العدلية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش تمّ تفكيكها بالكامل، وإستبدلت بمحاكم شرعية" تُطبّق أحكاماً دينية متشددة[46].

5- صعوبات جمع الادلة والتحقيق في الإنتهاكات: من العقبات الجوهرية أيضاً ضعف القدرة على جمع الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب، فقد دُمّرت مواقع الجرائم أو تمّ العبث بها بفعل الحرب أو بفعل أطراف النزاع، كما أنّ كثيراً من الشهود نزحوا خارج البلاد، مما صعّب توثيق الجرائم بشكلٍ قانونيٍ[47]. وقد أكدت "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا" (IIIM) التابعة للأمم المتحدة أنّ عدم وجود إطار وطني فعّال لتجريم إنتهاكات القانون الدولي الإنساني يعيق التعلون في جمع الأدلة وتبادلها مع المحاكم الدولية.

6- غياب الإرادة السياسية في الإصلاح التشريعي: يبقى غياب الإرادة السياسية لتحديث التشريعات السورية بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني أحد الأسباب الأساسية لإستمرار الفجوة القانونية، فالحكومة السورية لم تتخذ خطوات جدّية لإدماج إتفاقيات جنيف في القانون الوطني، رغم أن سوريا صادقت عليها منذ خمسينيات القرن الماضي. كما أن الحرب وتعدد القوى المسيطرة جعلت الإصلاح التشريعي أولوية ثانوية، الأمر الذي عطّل محاولات إعداد قانون خاص بجرائم الحرب أو مواءمة التشريعات مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[48].

المطلب الثاني: المسؤولية الوطنية في ملاحقة الجرائم الدولية

تُعدّ المسؤولية الوطنية في ملاحقة الجرائم الدولية من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها نظام العدالة الجنائية الدولية، إذ يرتكز هذا المبدأ على أن الدولة هي صاحبة الولاية الأصلية في التحقيق والمحاكمة عن الجرائم الدولية الخطيرة، بينما تُمارس الولاية الدولية دوراً تكميلياً في حال فشل السلطات الوطنية في الإضطلاع بمسؤولياتها[49]. فالقانون الدولي الإنساني يحمّل الدول إلتزاماً إيجابياً بإنشاء

[44] Elizabeth Holland-McCowan, War Crimes in Syria: Challenges of Domestic Prosecution, Cambridge University Press, 2022, p:118.
[45] مركز الدراسات القانونية في الشرق الأوسط، العدالة الإنتقالية في سوريا بعد النزاع، بيروت، 2022، ص:64.
[46] Human Rights Watch, "World Report 2023: Syria", HRW Online, 2023, available at: https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/syria
[47] بسام حمدان، توثيق الجرائم الدولية في النزاع السوري، مجلة القانون والعدالة، جامعة حلب، العدد 4، 2022، ص:98.
[48] نزار العيسى، التشريع السوري وإشكالية إدماج القانون الدولي الإنساني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص:71.
[49] Antonio Cassese, International Criminal Law, Oxford University Press, 2013. , p:48.

الأطر التشريعية والقضائية اللازمة لضمان التحقيق والمحاسبة على الجرائم الواقعة ضمن ولايتها، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب[50].

الفرع الأول: دور السلطات القضائية الوطنية

تُشكّل السلطات القضائية الوطنية الركيزة الأساسية في منظومة العدالة الجنائية الدولية، إذ تقع عليها المسؤولية الأصلية في التحقيق والمقاضاة عن الجرائم الدولية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية[51]. ويستند هذا المبدأ الى قاعدة "الولاية الوطنية أولاً" التي تُعدّ حجر الأساس في نظام التكامل القضائي الدولي، بحيث تتدخل المحكمة الجنائية الدولية فقط عندما تثبت عجز الدولة أو عدم رغبتها في الملاحقة الجدية[52]. في الحالة السورية، برز دور القضاء الوطني كمحور رئيسيّ في مواجهة الجرائم الواسعة التي إرتكبها تنظيم داعش، والتي شملت الكثير من الإنتهاكات التي شرحناها بالتفصيل، وعلى الرغم من أنّ القانون الدولي الإنساتي يُلزم الدول بالتحقيق في هذه الإنتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، إلا أن تطبيق ذلك داخل النظام القضائي السوري واجه عقبات تشريعية ومؤسساتية وسياسية معقدة[53].

تقوم مسؤولية الدولة القضائية على مبدأين رئيسيين: الأول هو مبدأ الإختصاص الإقليمي الذي يمنح المحاكم الوطنية الحق في النظر في الجرائم الواقعة على أراضيها، والثاني هو مبدأ الشخصية النشطة الذي يتيح ملاحقة مواطنيها أينما إرتكبوا الجريمة[54]. ويعني ذلك أن السلطات السورية تملك الولاية القانونية لمقاضاة عناصر داعش على الجرائم التي إرتكبت في الأراضي السورية، بغض النظر عن جنسية الفاعلين[55]. إلا أن القوانين السورية لم تُدمج بعد مفاهيم القانون الدولي الإنساني في تشريعاتها، إذ ما زالت تُعاقب هذه الجرائم تحت مظلة قانون مكافحة الإرهاب رقم (19) لسنة 2012، وليس وفق توصيفات "جرائم حرب" أو "الجرائم ضد الإنسانية" كما وردت في نظام روما الأساسي لعام 1998[56]. هذا القصور التشريعي جعل المحاكم السورية تُركّز على البعد الامني والإرهابي، دون مساءلة تنظيم داعش على أفعاله بإعتبارها جرائم دولية تمسّ المجتمع الإنساني بأسره.

تضطلع السلطات القضائية السورية بعدة أدوار ووظائف محورية في التعاون الدولي وتبادل الأدلة، والتوثيق وإعادة التأهيل، حيث أن هذه السلطات لا تعمل فقط على توجيه تهم ومعاقبة، إنما تسهم أيضاً في ثلاثة أدوار مهمة:

---

[50] International Committee of the Red Cross (ICRC), Bringing IHL Home: Guidelines on the National Implementation of International Humanitarian Law, Cambridge University Press, 2021, pp: 12-14, 32-35.

[51] Antonio Cassese, International Criminal Law, Oxford University Press, op.cit., p:48.

[52] ICRC, Bringing IHL Home: Guidelines on the National Implementation of International Humanitarian Law, Cambridge University Press, 2021, pp: 12-18.

[53] نزار العيسى، التشريع السوري وإشكالية إدماج القانون الدولي الإنساني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.، ص:73.

[54] Sandesh Sivakumaran, Implementing International Humanitarian Law: Domestic Legislation, Cambridge University Press, 2012. P:95.

[55] ICRC, National Implementation of IHL: Country Assessments, Geneva, 2024, pp: 15-17.

[56] The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP), Analysis: Syria's Counter-terrorism Law No.19 (2012), January 2019, pp: 3-6.

أ- توثيق الجرائم: عبر محاكمات وطنية محكمة وموثقة تساهم في إنتاج سجلات قانونية وأرشيفات من الشهادات والقرائن التي يمكن ان تستخدم للعدالة التاريخية والبحث.

ب- التعاون مع الآليات الدولية: مثل (IIIM) و(ICRC) والمنظمات الدولية التي تساعد في حفظ الأدلة وتبادلها، هذا التعاون يسهّل لاحقاً في إحالة ملفات أو تدعيم قضايا في محاكم دول ثالثة.

ح- آليات العدالة الإنتقالية: إن المحاكم الوطنية هي جزء من منظومة اوسع تشمل برامج إعادة تأهيل وإجراءات تعويض، خصوصاً لضحايا داعش (نساء وأطفال)، حيث يمكن للعدالة الوطنية أن تكون حلقة وصل مع برامج إعادة الإدماج.

الفرع الثاني: التعاون بين الأجهزة الوطنية والمنظمات الدولية

يقوم التعاون في حالات الجرائم الدولية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- مبدأ التكامل بين المستويات الوطنية والدولية في التحقيق والملاحقة، بحيث تبقى المسؤولية الأصلية على عاتق الدول، بينما تتدخل المنظمات الدولية لدعم قدرات الدولة أو سدّ مكانها عند تعذّر الملاحقة.
- مبدأ تبادل المعلومات عبر قنوات قانونية مشروعة تحفظ سرية البيانات وتحمي الشهود.
- مبدأ حماية الأدلة وفق المعايير المعروفة في التحقيق الجنائي الدولي.

إن غياب أي مبدأ من هذه المبادئ يؤدي الى تعطيل ملفّ المساءلة.

يتجسّد هذا التعاون بين الأجهزة الوطنية والمنظمات الدولية في عدة وظائف تقنية وقانونية مترابطة، من أهم أشكال هذا التعاون هي التالي:

1- جمع الأدلة وحفظها قانونياً: يعدّ جمع الأدلة من أهم أشكال تعاون، بإعتبار أن الجرائم إرتُكبت في بيئات يسودها الخوف وإنعدام الأمن، فتنظيم داعش إعتمد على الإخفاء، التمويه، الدعاية الإلكترونية، والتنقّل المستمر، ما جعل الأدلة المادية والرقمية بحاجة الى خبرات تقنية دولية[57]. تقوم الأليات الدولية، وعلى رأسها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا (IIIM)، بجمع وثائق وشهادات وتحليل المواد الرقمية وتخزينها وفق معايير تقبلها المحاكم الوطنية والدولية لاحقاً. إن هذه الآلية تعمل على توثيق السلسلة القانونية لحيازة الأدلة وتجهيز ملفات تُسلّم بالطرق القانونية للمدعين العامين.

2- التدريب وبناء القدرات القضائية والفنية الوطنية: إن ضعف الخبرة الوطنية السورية في التعامل مع التحقيقات بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب دفع المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والمركز الدولي للأشخاص المفقودين (ICMP) بتقديم دورات تدريبية متخصصة للمدعين والقضاة والمحامين حول جمع أدلة الحروب، وتحليل البيانات الرقمية، وتعليم أساليب المقابلات الحساسة للضحايا، وإستخدام تقنيات الطب الشرعي، بما يرفع من جودة القضايا الوطنية. مثال على ذلك (الدورات التي قامت بها ICMP خلال عام 2022 – 2023 التي إستفاد منها محققون سوريون من شمال شرق سوريا لتعزيز مهارات فحص الرفات والتحليل الجيني).

[57] HRW, "Northeast Syria: Camp Detainees Face Uncertain Future". Feb 2025, Available at: https://www..hrw.org/news/2025/02/07/northeast-syria-camp-detainees-face-uncertain-future

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

3- التعاون القضائي عبر الحدود (Eurojust وInterpol وآليات أخرى): حيث تستند دول أوروبية عديدة الى التعاون مع المنظمات الدولية لمعالجة قضايا العائدين من سوريا، فمثلاً تعقد (Eurojust) إجتماعات دورية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالمشتبه بهم في جرائم إرتكبها داعش في سوريا، وتسهّل إنشاء فرق تحقيق مشتركة بين الدول الأوروبية[58]، كما تعتمد النيابات العامة الأوروبية على (IIIM) للحصول على بيانات وسجلات مقاطع فيديو وتحقيقات حقوقية يمكن إدماجها في ملفات التهم. مثال على ذلك (في ألمانيا، إستخدمت أدلة مصدرها منظمات دولية لإدانة عنصر من داعش في قضية قتل طفلة إيزيدية وإعتبار الجريمة جزءاً من جريمة إبادة جماعية)، هذا المثال هو حكم من محكمة فرانكفورت لعام 2021.

4- حماية الشهود والضحايا وإعادة التأهيل: تتعاون المنظمات الإنسانية مع الأجهزة القضائية لتوفير الحماية النفسية والقانونية للضحايا والشهود، وضمان إدماج حقوق الضحايا في مسارات العدالة.

5- التعاون في إدارة المخيمات والمعتقلات: تُعدّ مخيمات مثل الهول وروج من أكبر التحديات الإنسانية والقضائية في سوريا، إذ تضمّ آلاف النساء والأطفال المرتبطين بداعش. إن المنظمات الدولية مثل اليونيسيف، الامم المتحدة، (ICRC) تتعاون مع سلطات محلية لتقديم الدعم الإنساني وجمع البيانات الأساسية عن العائلات، وهو ما يساهم لاحقاً في بناء ملفات قضائية[59]. بالتالي نرى هذا التعاون في إدارة المعتقلات والمخيمات، مثال (قضية الهول وروج)، التي حملت العديد من الأبعاد الإنسانية والقضائية. فمن أهم الأمثلة الحديثة التي تُجسّد هذا التعاون (2023–2025) ظهرت من خلال ترتيبات جزئية لإعادة توطين بعض الأسر السورية من الهول بوساطات محلية ودولية، مع تبادل معلومات حول القاطنين لصالح التحقيق والملاحقة، لكن جهود إعادة التوطين واجهت عراقيل سياسية وقانونية كبيرة[60].

الخاتمة:

إنطلاقاً من كلّ ما تقدّم، تُظهر هذه الدراسة أنّ فعالية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لم تعد مرتبطة بالإطار الدولي وحده، بل باتت مرهونة بمدى تكامل الجهود بين المستويين الدولي والوطني. وقد بيّن التحليل أنّ التعاون القضائي والتشريعي، ولا سيما بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الوطنية، يُشكّل أداة محورية في كشف الجرائم الدولية وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب. كما تؤكّد النتائج أنّ إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية وتفعيل دور القضاء الداخلي يعزّزان من قابلية هذه القواعد للتنفيذ العملي. وتخلص الدراسة الى أنّ تحقيق العدالة الجنائيّة الدولية يقتضي بناء منظومة متكاملة تقوم على التنسيق المؤسسي والإلتزام التشريعي والفعالية القضائية.

ومن خلال الدراسة، توصّلنا الى مجموعة من النتائج، وهي تتمثّل فيما يلي:

- يُعدّ التعاون الدولي عنصراً حاسماً في تفعيل تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

[58] ICCT (International Centre for Counter-Terrorism), Tanya Mehra et al., Improving the prospects of prosecuting "terrorists" for core international crimes, ICCT, 2023, pp:10-34, Available at: https://icct.nl/publication/bringing-foreign-terrorist-fighters-to-justice-in-a-post-isis-landscape.

[59] Reuters, "Syria's al-Hol camp readies first return of Syrian detainees, director says", 24 Jan 2025, available at: https:www.reuters.com/world/middle-east/syrias-al-hol-camp-readies-first-return-syrian-detainees-director-says-2025-01-24/.

[60] UN OCHA/ReliefWeb, Al-Hol camp situation report, 4 Feb 2024 (situation/needs report), Available at: https://www.reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-north-east-syria-al-hol-camp-4-february-2024.

- يُسهم مبدأ التكامل القضائي في تعزيز فعالية العدالة الجنائية الدولية.
- يعتمد نجاح المحكمة الجنائية الدولية على مستوى التنسيق مع القضاء الوطني.
- يشكّل إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية أساساً لتنفيذها العملي.
- يحدّ ضعف الأطر التشريعية والقضائية الوطنية من مكافحة الجرائم الدولية.

وبناءً على هذه النتائج، تُقدّم التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز آليات التعاون الدولي القضائي بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية لضمان ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية بفعالية.
- الدعوة الى تفعيل مبدأ التكامل القضائي من خلال دعم قدرات القضاء الوطني في التحقيق والمحاكمة وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
- حثّ الدول على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام القانون الدولي الإنساني وتجريم الإنتهاكات الجسيمة صراحة في قوانينها الداخلية.
- تعزيز إستقلالية السلطة القضائية الوطنية بوصفها شرطاً أساسياً لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني دون عوائق سياسية.
- دعم برامج التدريب والتأهيل للقضاة وأعضاء النيابة العامة في مجال القانون الدولي الإنساني والعدالة الجنائية الدولية.
- تشجيع إنشاء آليات وطنية متخصصة لرصد وتوثيق الجرائم الدولية بما يسهم في دعم جهود المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

لذا ما مدى فاعلية النظم القضائية الوطنية في تطبيق مبدأ التكامل مع القضاء الدولي في ظل التحديات السياسية والتشريعات القائمة؟

المراجع:

أحمد، ع. ا .(2020) .جرائم تنظيم داعش في سوريا: توثيق وملاحقة قانونية .دمشق: دار الفكر القانوني.

الأشعل، ع .(2015) .المحكمة الجنائية الدولية ومبدأ التكامل القضائي .القاهرة: دار النهضة العربية.

بسيوني، م. ش .(2008) .العدالة الجنائية الدولية بين النظرية والتطبيق .القاهرة: جامعة القاهرة.

حمدان، ب. (2022). توثيق الجرائم الدولية في النزاع السوري .مجلة القانون والعدالة، (4)، جامعة حلب.

القانون العراقي رقم (13) لسنة 2005 .(2005). قانون مكافحة الإرهاب .الجريدة الرسمية العراقية، العدد.(4006)

القانون السوري رقم (19) لعام 2012 .(2012). قانون مكافحة الإرهاب .الجريدة الرسمية، العدد (30)، دمشق.

الشمري، م. ع. ا .(2019) .تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية العربية .القاهرة: دار النهضة العربية.

عريقات، ر .(2020) .التكامل القضائي والعدالة الجنائية الدولية في العالم العربي .عمّان: المركز العربي للبحوث القانونية.

عواد، م .(2018) .التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجرائم الدولية .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

العيسى، ن .(2021) .التشريع السوري وإشكالية إدماج القانون الدولي الإنساني .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر .(2018) .القانون الدولي الإنساني: مبادئه وتطبيقاته .جنيف.

محمد، س .(2022) .الولاية القضائية العالمية وتطبيقاتها في الجرائم الدولية .بيروت: دار الفكر العربي.

المجذوب، م .(2017) .القانون الدولي العام في السلم والحرب .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

المجذوب، م .(2017) .القانون الدولي الإنساني: دراسات في النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

مركز الدراسات القانونية في الشرق الأوسط .(2022) .العدالة الانتقالية في سوريا بعد النزاع .بيروت.

ناصر، س .(2020) .توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في سوريا .لندن: كلية الاقتصاد.

ناصر، س .(2022) .توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في سوريا .لندن: كلية الاقتصاد.

المراجع باللغة الأجنبية:

Cassese, A. (2013). International criminal law. Oxford University Press.

Ceasefire Centre for Civilian Rights. (2021). Policy briefs on ISIS detainees and justice.

Ceasefire Centre for Civilian Rights. (2022). A step towards justice. London.

Cryer, R., Robinson, D., & Vasiliev, S. (2021). An introduction to international criminal law and procedure (4th ed.). Cambridge University Press.

Eurojust. (2020). Cumulative prosecution of foreign terrorist fighters for core international crimes.

Eurojust. (2020). Report on cumulative prosecution of foreign terrorist fighters.

European Center for Constitutional and Human Rights (ECCHR). (2022). Universal jurisdiction and ISIS crimes. Berlin.

Gazzini, C. (2021). Justice for ISIS crimes: Universal jurisdiction in Europe. European Journal of International Law.

Haid, H. (2020). Transitional justice for the victims of ISIS in Syria. Chatham House.

Henckaerts, J.-M., & Doswald-Beck, L. (2005). Customary international humanitarian law (Vol. I: Rules). Cambridge University Press.

Holland-McCowan, E. (2022). War crimes in Syria: Challenges of domestic prosecution. Cambridge University Press.

Human Rights Watch. (2025, February 7). Northeast Syria: Camp detainees face uncertain future.

International Centre for Counter-Terrorism (ICCT). (2023). Improving the prospects of prosecuting “terrorists” for core international crimes (pp. 10–34).

International Committee of the Red Cross (ICRC). (1960). Commentary on the Geneva Conventions. Geneva.

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2021). Bringing IHL home: Guidelines on the national implementation of international humanitarian law. Cambridge University Press.

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2022). Bringing IHL home: Guidelines on the national implementation of international humanitarian law. Geneva.

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2024). National implementation of IHL: Country assessments. Geneva.

Mehra, T. (2023). Improving the prospects of prosecuting terrorists for core international crimes. ICCT.

Reuters. (2025, January 24). Syria's al-Hol camp readies first return of Syrian detainees, director says.

Schabas, W. A. (2020). An introduction to the International Criminal Court. Cambridge University Press.

Sivakumaran, S. (2012). Implementing international humanitarian law: Domestic legislation. Cambridge University Press.

The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). (2019). Analysis: Syria's counter-terrorism law No. 19 (2012).

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2020). Accountability for ISIS crimes in Iraq. Baghdad.

United Nations Human Rights Council. (2023). Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. Geneva.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2018). Guide to international judicial cooperation in criminal matters.

UN OCHA/ReliefWeb. (2024, February 4). Al-Hol camp situation report.

Werle, G. (2014). Principles of international criminal law. Oxford University Press.

Zubaida, S. (2010). Law and power in the Islamic world. I.B. Tauris.

"Modern Trends in the Application of International Humanitarian Law"

Researcher:
Maha Mahmoud Al-Samad

Abstract:
This research examines the contemporary trends in the application of international humanitarian law, focusing on the importance of international cooperation in implementing its rules and the impact of such cooperation on uncovering the truth. It also explores the mechanisms of coordination between the International Criminal Court and special tribunals. In addition, the study analyzes the complementarity between international justice and national courts through the concept of the principle of judicial complementarity and the manner in which it is applied in international and judicial practice. The research further discusses the significance of the legislative and national role in enforcing the rules of international humanitarian law, as well as the integration of these rules into domestic legislation and the role of national judicial authorities. The study concludes that these modern trends constitute a necessity for limiting international crimes and are based on strengthening international and national judicial cooperation, thereby contributing to the exposure of international crimes and the accountability of their perpetrators.

Keywords: International Humanitarian Law, International Cooperation, International Criminal Court, National Judicial Authorities, International Crimes.